

التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدي.

الباحثة : دعاء الشلي

باحثة بسلك الدكتوراه

ملخص:

يطرح تأويل بنود العقد الاستهلاكي إشكالات قانونية خاصة، في ظل تفاوت المراكز التعاقدية بين المستهلك والمورد، وما قد يترتب عنه من عدم وضوح أو غموض في الشروط التعاقدية، بما يبرر تدخل القضاء لتحديد مدلولها وتحقيق التوازن العقدي وحماية المستهلك، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أسس وحدود تدخل القضاء في تأويل العقد الاستهلاكي، من خلال الوقوف على الحالات التي تستدعي هذا التدخل، لاسيما عند عدم وضوح الشروط أو غموضها وإبهامها، وبيان القواعد التأويلية الملائمة لتحديد مدلولها، إلى جانب تحديد نطاق السلطة التأويلية للقاضي والضوابط التي تحكم ممارستها، بما يمنع تجاوزها إلى تعديل مضمون العقد أو إنشاء التزامات جديدة على عاتق أطرافه، وتخلص الدراسة إلى أن تدخل القضاء في تأويل العقد الاستهلاكي يستند إلى ضرورة تجاوز ما قد يشوب شروطه من عدم وضوح أو غموض، في إطار حماية المستهلك، مع خضوع هذه السلطة لحدود تضمن احترام مضمون العقد والقواعد القانونية المنظمة له، بما يكفل التوفيق بين حماية المستهلك واستقرار المعاملات التعاقدية. الكلمات المفتاحية: العقد الاستهلاكي؛ التأويل القضائي؛ حماية المستهلك؛ غموض الشروط التعاقدية؛ التوازن العقدي؛ الأمن التعاقدي.

Judicial Intervention in the Interpretation of Consumer Contracts: Between the Foundations of Balancing Protection and the Limits of Contractual Security

Douae Chelley

Doctoral Researcher

Abstract

The interpretation of consumer contract terms raises legal issues due to the imbalance between the consumer and the supplier, which may result in unclear or ambiguous contractual terms. This study examines the grounds and limits of judicial intervention in interpreting consumer contracts, particularly where terms lack clarity or are ambiguous. It also addresses the applicable interpretative rules and the limits of the judge's authority to prevent modification of the contract or the creation of new obligations. The study concludes that judicial intervention serves consumer protection while remaining subject to legal and contractual limits, thereby balancing consumer protection with contractual stability.

Keywords: Consumer Contract; Judicial Interpretation; Consumer Protection; Ambiguous Contractual Terms; Contractual Balance; Contractual Security.

مقدمة:

يُعد العقد من أهم الوسائل القانونية التي تنظم العلاقات التعاقدية بين الأفراد، فهو الأداة الفعالة التي يستطيع بها الفرد أن يحقق مصالحه، وقوام العقد الوفاء، أما أساسه فهو المساواة والتوازن في الحقوق والالتزامات بين المتعاقدين، ودلالة ذلك أن مختلف التشريعات تحرص وتولي أهمية كبيرة للعقود من خلال جعلها لمبدأ سلطان الإرادة المبدأ الأصيل الذي يبنى عليه العقود،

هذا المبدأ الذي يقوم على أساسين أولاهما هو كفاية الإرادة بذاتها لإنشاء التصرفات القانونية، وهو ما يعبر عنه بالرضائية، وثانيهما قدرة هذه الإرادة على تحديد آثار هذه التصرفات وهو ما يعبر عنه بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين. وإن كان الأصل في إبرام العقود يتم على أساس توازن المصالح بين أطرافها، في ظل احترام مبدأ سلطان الإرادة والحرية التعاقدية، الأمر الذي يقتضي عدم المساس ببند العقد باعتباره شريعة المتعاقدين طبقا للفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود المغربي الذي ينص على أن الالتزامات التعاقدية المنشأة على وجه صحيح تقوم مقام القانون بالنسبة إلى منشئها، ولا يجوز إلغاؤها إلا برضاها معا أو في الحالات المنصوص عليها في القانون.

غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم المعاصر، خاصة مع اتساع نطاق الإنتاج والتوزيع وظهور مجتمع استهلاكي، أفرزت أنماطا جديدة من العلاقات التعاقدية، من أبرزها العقود الاستهلاكية التي تتميز بوجود اختلال كبير بين أطرافها. ففي هذا النوع من العقود، غالبًا ما يكون أحد الأطراف مهنيًا¹⁹⁶⁹ يتمتع بقدرات تقنية واقتصادية وخبرة تفاوضية واسعة، في مقابل مستهلك يوجد في مركز أضعف من حيث المعرفة والخبرة.

وبالتالي تهيمن إرادة المهنين بشكل ملحوظ، في العقد بسبب التفوق الاقتصادي والفني على حساب المستهلكين، مما يؤهلهم لاستغلال ما تتيحه المبادئ العامة التقليدية القائمة على الحرية التعاقدية لفرض شروط مجحفة في حق المستهلكين بشكل منفرد ومن غير الاكتراث لمصالح المستهلك الضعيف الذي لا يبقى أمامه إلا خيار الإذعان لتلك البنود كما هي، تحت وطأة الحاجة، حيث إن الأمر وإن كان يوحي بأن المستهلك يتعاقد بحرية من الناحية النظرية إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك، على اعتبار أن اختياره في التعاقد قد يكون دائما مقيدا إما بقبول كل الشروط المضمنة في العقد أو رفضها كلها، وهذا ما يؤكد بشكل ملموس التضيق على الحرية التعاقدية خاصة بالنسبة للطرف الضعيف في العقد.

ويزداد هذا الاختلال وضوحًا بالنظر إلى أن معظم العقود الاستهلاكية تتخذ شكل عقود نموذجية أو عقود إذعان يتم إعداد شروطها مسبقًا من طرف المهني، دون أن يكون للمستهلك في الغالب أي دور فعلي في مناقشة هذه الشروط أو تعديلها، هو ما قد يؤدي إلى تضمين العقد بنودًا غامضة أو مهمة تحتل أكثر من معنى، وأمام هذا الوضع يبرز دور القاضي كآلية أساسية لإعادة التوازن إلى العلاقة التعاقدية، من خلال ممارسة سلطته في تأويل بنود العقد بما يحقق التوازن، وذلك بالوقوف على ما انصرفت إليه إرادة المتعاقدين من خلال تفسير العقد باستعمال معايير محددة لتحديد مضمونه.

وواقع الحال أن سلطة القاضي في التأويل محددة بمقتضى نصوص ظهير الالتزامات والعقود من الفصول 461 إلى 473 والمادة 9 من قانون 31.08 المتعلق بتحديد تدابير حماية المستهلك، هذه النصوص التي وضعت الحالات التي تستوجب التأويل من عدمه، كما وضعت الوسائل التي يسترشد بها القاضي في قيامه بمهمة التأويل.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد أعطيت عدة تعاريف فقهية لتفسير العقد، لعل أهمها التعريف الذي قدمه الأستاذ عبد الكريم عباد، الذي عرف التفسير بكونه "بحث القضاء عن قصد كل من طرف العقد، عند إبرامه بواسطة تحديد معنى العقد ونطاقه والالتزامات المتولدة عنه، والتي يتحملها كل طرف"¹⁹⁷⁰.

ويتمتع القاضي في هذا المجال بسلطة تقديرية واسعة تعتمد على فطنته ونباهته في استقراء وقائع العقد، وهكذا فالقاضي وهو يمارس سلطته التقديرية في تأويل العقد الاستهلاكي يكون ملزما بالرجوع إلى العبارات التي استخدمها المتعاقدان للتعبير عن إرادتهما، وغايته في ذلك دائما هي محاولة تحقيق نوع من التوازن العقدي والوقوف إلى جانب المستهلك باعتباره الطرف الضعيف في العقد الاستهلاكي.

1969 بموجب القانون رقم 31.08، اعتمد المشرع المغربي مصطلح «المورد» للدلالة على الطرف المهني في العلاقة الاستهلاكية، إذ عرفته الفقرة الثانية من المادة الثانية بأنه: كل شخص طبيعي أو معنوي يتصرف في إطار نشاط مهني أو تجاري.

1970 عبد الكريم عباد، دور القضاء في حماية المستهلك من الشروط التعسفية"، أشغال اليوم الدراسي المنظم من قبل مختبر البحث بقانون الأعمال بكلية الحقوق بسطات يوم الخميس 14 مارس 2013، مطبعة المعارف الجديدة الرباط طبعة 2015، ص103.

وتجلى أهمية دراسة سلطة القاضي في تأويل بنود العقد الاستهلاكي في كونها تسلط الضوء على الدور الذي يضطلع به القضاء في إعادة التوازن إلى العلاقة التعاقدية وحماية المستهلك من الشروط غير الواضحة أو التعسفية، كما تبرز مدى تأثير قواعد حماية المستهلك على المفاهيم التقليدية لنظرية العقد، ولا سيما مبدأ سلطان الإرادة.

وانطلاقاً من ذلك، يثير هذا الموضوع إشكالية محورية مفادها:

إلى أي حد يملك القاضي سلطة التدخل في تأويل بنود العقد الاستهلاكي بما يحقق التوازن التعاقدي ويحمي المستهلك، وما هي الحدود التي تقف عندها هذه السلطة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

ما هي المبررات القانونية التي تخول للقاضي التدخل في تأويل بنود العقد الاستهلاكي؟

كيف يتعامل القاضي مع حالات الغموض أو الشك التي قد تعترى صياغة الشروط التعاقدية؟

وما هي الحدود التي ينبغي أن تقف عندها سلطة القاضي في تفسير العقد الاستهلاكي دون المساس بمبدأ سلطان الإرادة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم التطرق في المحور الأول إلى الأسس والمبررات القانونية لتدخل القاضي في تأويل العقد الاستهلاكي، على أن يتم في المحور الثاني الوقوف على حدود سلطة القاضي في تأويل العقد الاستهلاكي.

المحور الأول: الأسس والمبررات القانونية لتدخل القاضي في تأويل العقد الاستهلاكي.

يعد من أبرز المستجدات التي كرسها قانون 31.08 إقرار التزام صريح على عاتق المورد يتمثل في واجب الإعلام المسبق للمستهلك، بحيث يتعين عليه تمكين هذا الأخير، قبل إبداء موافقته على إبرام العقد، من الاطلاع على جميع عناصره وشروطه الجوهرية. ويهدف هذا الالتزام إلى تنوير إرادة المستهلك وإمداده بالمعطيات الكافية التي تسمح له باتخاذ قرار تعاقدى واعٍ ومتزن، في منأى عن كل أشكال التدليس أو المناورات التي قد تشوب العملية التعاقدية.

غير أن الواقع العملي يكشف أن غالبية العقود الاستهلاكية تتخذ شكل عقود نموذجية معدة سلفاً من قبل المورد، وغالباً ما تُصاغ بعبارات غير واضحة أو تتضمن مصطلحات تقنية مهمة وغير مفهومة يتعذر على المستهلك الإحاطة بدلالاتها الدقيقة.

ولا يقتصر الأمر على مجرد غموض الصياغة التعاقدية، إذ قد يلجأ بعض المهنين إلى تعمد صياغة شروط مهمة للتحايل وإخفاء الجوانب السلبية للعقد أو تمرير شروط قد تكون مجحفة في حق المستهلك.

وإدراكاً من المشرع لهذه المسألة تدخل لمعالجة هذا الاختلال من خلال إقرار قاعدة تفسيرية حامية، مفادها إلزام القاضي بتفسير الشروط العقدية لفائدة المستهلك باعتباره الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية، كلما ثار الشك حول مضمون الشرط العقدي، سواء كان ذلك نتيجة عدم وضوح صياغته (أولاً)، أو بسبب غموض مدلوله واحتمال تعدد تأويلاته (ثانياً).

أولاً: الشك الناجم عن عدم وضوح الشروط التعاقدية كمبرر لتدخل القاضي

الأصل في العقود أن تعكس شروط الإرادة المشتركة للمتعاقدين، الأمر الذي يقتضي صياغتها بعبارات دقيقة وواضحة لا تثير لبساً أو غموضاً عند تطبيقها أو عند عرضها على القضاء¹⁹⁷¹، غير أن هذا المبدأ يفقد كثيراً من قوته في مجال العقود الاستهلاكية، بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لهذه العقود التي غالباً ما تكون عقوداً نموذجية يضعها المورد بصورة مسبقة، دون أن تتاح للمستهلك إمكانية مناقشة مضمونها أو تعديل شروطها¹⁹⁷². وفي هذا الإطار قد يلجأ بعض الموردون إلى صياغة الشروط التعاقدية بطريقة غير واضحة وبعبارة تقنية، يصعب على المستهلك إدراك مضمونها أو الوقوف على آثارها القانونية¹⁹⁷³.

1971 عبد الزراق السهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية جزء 1 ص 51.

1972 محمد الشليح، حماية المستهلك في العقود الاستهلاكية، مقال منشور في مجلة القضاء المدني، عدد 4 ص 82.

1973 مصطفى التراب، القانون الاستهلاكي، دار السلام الرباط ص 63.

وأمام هذه الوضعية التي تتسم باختلال واضح في موازين القوة بين طرفي العلاقة التعاقدية، تدخل المشرع المغربي لوضع حد لهذه التجاوزات حيث أوجب أن تحرر الشروط المكتوبة بصورة واضحة 1974، وفي حالة وجود الشك يؤول القاضي الشرط التعاقدي بما يحقق مصلحة المستهلك، وقد كرس هذا التوجه من خلال مقتضيات المادة التاسعة من قانون رقم 31.08 المتعلق بتحديد تدابير حماية المستهلك، التي تنص على أنه: فيما يتعلق بالعقود التي يحرر جميع أو بعض شروطها المقترحة على المستهلك كتابة، يجب تقديم هذه الشروط وتحريرها بصورة واضحة ومفهومة وفي حالة الشك حول مدلول أحد الشروط يرجح التأويل الأكثر فائدة بالنسبة إلى المستهلك 1975.

ويقصد بوضوح الشروط التعاقدية أن تكون هذه الشروط مكتوبة بشكل ظاهر وبارز يسمح بقراءتها والاطلاع على مضمونها بسهولة، وهو ما يقتضي مراعاة مجموعة من الاعتبارات الشكلية المرتبطة بحجم الخط المستعمل في تحرير العقد، وجودة الطباعة، والمكان الذي تدرج فيه الشروط داخل الوثيقة التعاقدية. كما يستلزم ذلك احترام مسافات مناسبة بين الحروف والأسطر بما يتيح قراءة النص بصورة طبيعية ومريحة، ومن ثم، لا يمكن القول بتوفر عنصر الوضوح عندما تُصاغ الشروط بحروف صغيرة أو تُدرج وسط عدد كبير من المقتضيات العامة بطريقة تجعل الاطلاع عليها أمراً عسيراً بالنسبة للمستهلك، كما ينفي هذا الوضوح عندما تُخفى الشروط الجوهرية، خاصة تلك التي تحد من حقوق المستهلك أو ترتب عليه التزامات خاصة تحت طائلة جزاءات معينة، داخل الشروط العامة للعقد أو في صفحات لاحقة يصعب الانتباه إليها 1976.

ومن خلال الممارسة العملية يتضح أن عدم وضوح بعض بنود العقود الاستهلاكية لا يكون دائماً نتيجة سهو أو إهمال من الجانب المهني، بل قد يكون في كثير من الأحيان أسلوباً مقصوداً يهدف إلى تمرير شروط تخدم مصالحه الخاصة دون أن ينتبه إليها المستهلك. فلو تمت صياغة هذه الشروط بعبارات واضحة وصريحة، لكان من المحتمل أن يعزف المستهلك عن التعاقد أو يطالب بمراجعتها. وتبرز هذه الممارسات بوضوح في عدد من المجالات التي تنتشر فيها العقود النموذجية، من قبيل عقود القروض الاستهلاكية، وعقود التأمين، وعقود الاشتراك في خدمات الماء والكهرباء، وكذا عقود خدمات الاتصالات، ففي مثل هذه العقود غالباً ما تُدرج الشروط التعاقدية في أماكن غير بارزة أو تُكتب بخطوط صغيرة يصعب قراءتها، كما قد تُصاغ بلغة تقنية معقدة أو تُطبع بألوان باهتة لا تساعد على الاطلاع الواضح على مضمونها، ويضاف إلى ذلك أن بعض هذه العقود لا تُوفر دائماً بلغة يفهمها جميع المستهلكين، الأمر الذي يحول دون تمكينهم من الإحاطة الكاملة بمحتوى الالتزامات التي يقبلون بها عند التوقيع على العقد.

ومن شأن هذه الممارسات أن تخلق حالة من اللبس والغموض حول مدلول الشروط التعاقدية، سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للقاضي عند عرض النزاع عليه، ولذلك تدخل المشرع المغربي لإعادة نوع من التوازن إلى العلاقة التعاقدية، من خلال إقرار قاعدة تفسيرية ذات طابع حمائي، مفادها ترجيح التأويل الأكثر فائدة للمستهلك كلما ثار الشك حول مدلول أحد الشروط التعاقدية غير الواضحة. وبمقتضى هذه القاعدة حول المشرع للقاضي سلطة تأويل العقد الاستهلاكي بما يضمن حماية الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية 1977.

ويترتب على ذلك أن آلية التأويل أصبحت تشكل أداة قانونية فعالة بيد القاضي، يتعين عليه اللجوء إليها كلما تبين له أن صياغة الشرط التعاقدي يكتنفها الغموض أو عدم الوضوح، ويستند هذا التوجه إلى اعتبارات العدالة والإنصاف 1978، ذلك أن المهني باعتباره واضع الشروط التعاقدية هو الأقدر على صياغتها بشكل دقيق وواضح، وبالتالي يتحمل تبعه أي غموض أو لبس قد يشوبها.

1974 إدريس الفاخوري، حماية المستهلك في القانون المغربي ص 120.

1975 المادة 9 من الظهير الشريف 1.11.03 الصادر في 18 فبراير 2011، نشر في الجريدة الرسمية عدد 5932 بتاريخ 7 أبريل 2011 القانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك.

1976 أبو بكر مهم، "حماية حقوق المستهلك الاقتصادية من خلال الالتزام بالإعلام"، أعمال اليوم الدراسي حول حماية الحقوق الاقتصادية والتمثيلية والانصات إليها، م، ص 81.

1977 عبد الحميد أخريف، "ولوح المستهلك لخدمة الاتصالات بالمغرب"، مقال منشور بالمجلة المغربية للقانون الاقتصادي، ع 1 أكتوبر 2007، ص 60.

1978 محمد بجماني، "حماية المتعاقدين من الشروط التعسفية - دراسة مقارنة - أطروحة دكتوراه، الدار البيضاء سنة 2006/2007، ص 122.

ويزداد هذا الأمر وضوحًا في العقود النموذجية التي لا يملك فيها المستهلك أي دور في إعداد بنودها، إذ يجد نفسه مضطراً إلى قبولها كما هي دون إمكانية مناقشتها أو تعديلها.

وبناءً على ذلك يمكن القول إن القضاء أصبح يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في التعامل مع الشروط غير الواضحة في العقود الاستهلاكية، حيث يمكنه استبعاد أو عدم الاعتراف بالشروط التي يتعذر على المستهلك العادي قراءتها أو فهم مضمونها، ومن ثم لم يعد القاضي بحاجة إلى اللجوء إلى اجتهادات معقدة لحماية المستهلك، ما دام المشرع قد وفر له قاعدة قانونية صريحة تسهل عليه عملية تفسير وتأويل الشروط العقدية، وذلك من خلال ترجيح التأويل الأكثر فائدة للمستهلك، سواء كان هذا الأخير في مركز المدين أو الدائن داخل العلاقة التعاقدية.

ثانياً: الشك الناتج عن غموض الشروط التعاقدية وإيهامها كمبرر لتدخل القاضي

بالرجوع إلى مقتضيات المادة التاسعة من القانون رقم 31.08¹⁹⁷⁹، المتعلق بحماية المستهلك، يتبين أن المشرع لم يكتفِ بمجرد اشتراط وضوح الشروط التعاقدية المكتوبة، بل ألزم كذلك بأن تكون هذه الشروط مفهومة وقابلة للاستيعاب من طرف المستهلك، ويقصد بمفهوم الفهم هنا ضرورة صياغة الشروط بلغة دقيقة ومباشرة، مع تجنب استعمال الرموز المختصرة أو المصطلحات التقنية المعقدة أو الإحالات التلقائية لشرط على آخر 1980، لما قد يترتب عن ذلك من صعوبة في إدراك المستهلك لطبيعة التزاماته وحدود حقوقه داخل العلاقة التعاقدية.

وتزداد خطورة هذه الممارسات عندما تُدرج شروط الإحالة في مواضع قريبة من المكان المخصص لتوقيع المستهلك، بينما تحيل في الواقع على مقتضيات أخرى مدرجة في ظهر الوثيقة التعاقدية أو في وثائق ملحقة لم يتم تمكين المستهلك من الاطلاع عليها مسبقاً. ومن شأن هذه الطريقة في الصياغة أن تخلق لبساً لدى المستهلك حول مضمون الالتزامات المترتبة عليه، وقد تدفعه إلى التعاقد دون إدراك حقيقي للآثار القانونية المترتبة عن التزامه.

كما قد يتجلى الغموض في الشرط التعاقدية ذاته، أو نتيجة تعارضه مع شروط أخرى واردة في العقد، مما يؤدي إلى تناقض في المعنى أو تضارب في تفسير المقتضيات التعاقدية، وتبرز هذه الحالة بوضوح في العديد من العقود الاستهلاكية التي تُصاغ بعبارات عامة وفضفاضة أو عبارات تحتمل أكثر من تأويل، وهو ما يسمح للمهني باستغلال هذا الغموض لتميرير شروط تخدم مصالحه الخاصة، فالغموض قد ينشأ عن الإيهام في الصياغة، أو عن التناقض بين عدة شروط تعاقدية، أو عن عدم التوافق بين شرط عام وآخر خاص، أو حتى نتيجة التعارض بين شرط مطبوع وآخر مضاف بخط اليد، كما قد يكون الغموض ناتجاً عن نقص في المعلومات المقدمة للمستهلك أو، على العكس من ذلك، عن الإفراط فيها بشكل يؤدي إلى إرباكه وإضعاف قدرته على التمييز بين المقتضيات الأساسية والثانوية للعقد.

وفي هذا السياق غالباً ما يُقارن النص المبهم بالنص الغامض، إذ يتعلق الأمر في الحالتين بنص قابل لأكثر من تفسير، أو بنص يبدو واضحاً في ظاهره لكنه يتعارض مع شرط آخر وارد في العقد بما يجعل التوفيق بينهما أمراً متعذراً، ومن ثم فإن تعدد الدلالات الممكنة للشروط التعاقدية يشكل أحد أبرز مظاهر الغموض في العقود الاستهلاكية، كما يعد في الوقت نفسه منفذاً قد يلجأ إليه بعض المهنيين للتحايل على المستهلك 1981.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الغموض في العقد الاستهلاكي يتحقق كلما كانت العبارات المستعملة غير معبرة بشكل دقيق عن الإرادة المشتركة للمتعاقدين، أو عندما تحتمل أكثر من معنى بما يثير الشك حول الغاية المقصودة منها، وفي مثل هذه الحالات

1979 جاء في المادة 9 أنه فيما يتعلق بالعقود التي يحرم جميع أو بعض شروطها المقترحة على المستهلك، يجب تقديم هذه الشروط وتحريرها بصورة ... مفهومة.

1980 عبد السلام الهوي: السلطة التقديرية للقاضي في منازعات الاستهلاك على ضوء القانون رقم 31.08 والاجتهاد القضائي، الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2019، ص 56.

1981 أحمد محمد الرفاعي الحماية المدنية للمستهلك إزاء المضمون العقدي، دار النهضة العربي 1994 ص 329.

تدخل المشرع من خلال قانون حماية المستهلك لإقرار قاعدة تفسيرية حمائية، تقضي بترجيح التأويل الأكثر فائدة للمستهلك كلما ثار الشك حول مدلول أحد الشروط التعاقدية 1982.

وتبعاً لذلك تنهض سلطة القاضي في مجال منازعات الاستهلاك على أساس البحث عن الإرادة المشتركة للمتعاقدين وتحديد المعنى الحقيقي للشروط التعاقدية، مع ترجيح التفسير الذي يحقق مصلحة المستهلك متى كان الشرط محل النزاع غامضاً أو قابلاً لأكثر من تأويل، وفي هذا الإطار اعتبرت محكمة النقض الفرنسية في أحد قراراتها أن القاضي الذي يلاحظ غموض شرط تعاقدى يتعين عليه البحث عن معناه وتفسيره بالكيفية الأكثر فائدة للمستهلك أو لغير المهني، وقد جاء في قرارها أن الشرط الذي لا يحدد بشكل واضح كيفية احتساب التكاليف أو لا يسمح للمستهلك بتقدير الآثار المالية المترتبة عنه يجب تأويله بما يحقق الحماية للطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية 1983.

غير أن تطبيق هذه القاعدة لا يخلو من بعض الصعوبات العملية، بالنظر إلى الطابع النسبي لمعيار الفهم والوضوح، إذ قد يُعد الشرط واضحاً بالنسبة لبعض الأشخاص في حين يبدو غامضاً بالنسبة لغيرهم، تبعاً لاختلاف مستويات المعرفة والخبرة بينهم، ومع ذلك فإن تفسير الشروط التعاقدية يظل من الصلاحيات الجوهرية المخولة للقاضي، الذي يتعين عليه من خلال هذه العملية البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين واستخلاص الإرادة الحقيقية التي قصدها الطرفان عند إبرام العقد، وفي سبيل تحقيق ذلك يمكن للقاضي أن يستند إلى مختلف العناصر والظروف المحيطة بالتعاقد، وخاصة تلك المرتبطة بالمرحلة السابقة على إبرام العقد، ما لم يكن الأطراف قد استبعدوا صراحة الأخذ بها 1984.

وبناءً على ذلك، فإن عدم احترام المهني لالتزامه بتقديم الشروط التعاقدية وصياغتها بطريقة مفهومة يخول للقاضي، عند قيام الشك حول مدلول أحد الشروط، أن يفسر هذا الشرط ضد مصلحة من قام بصياغته، أي المورد، ويستند هذا التوجه إلى فكرة مفادها أن الغموض في صياغة العقد قد يكون مقصوداً لإخفاء بعض الجوانب السلبية للعلاقة التعاقدية، ومن ثم يتعين مواجهة المهني بنقيض قصده من خلال ترجيح التفسير الأكثر فائدة للمستهلك 1985، وذلك تطبيقاً لمقتضيات المادة التاسعة السالفة الذكر.

وتجد هذه القاعدة أساسها كذلك في القواعد العامة للالتزامات والعقود، لاسيما الفصل 473 من قانون الالتزامات والعقود الذي أقر منذ زمن بعيد مبدأ تفسير الالتزام عند الشك في معناه بالكيفية الأكثر فائدة للملتزم، انطلاقاً من الاعتقاد بأن هذا الطرف غالباً ما يكون في حاجة إلى الحماية أكثر من غيره.

فالمشرع المغربي راعى من خلال هذا النص وضعية المستهلك، الذي يتميز بعدم الالتزام قدرته على صياغة أي من شروط العقد على اعتبار أن عقود الاستهلاك غالباً ما تكون غامضة أو غير محددة المعنى على وجه دقيق بشكل مقصود من طرف المهني، الذي يهدف من وراء ذلك أن يغطي بعبارات عامة وفضفاضة وغامضة جوانب متعددة من ظروف التعاقد والتي إن تم التعبير عنها بالفاظ صريحة الدلالة وكشفت للمستهلك بشكل واضح ربما كان سيحجم عن إبرام العقد 1986.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن حسن تطبيق مقتضيات المادة التاسعة من قانون حماية المستهلك من شأنه أن يسهم بشكل كبير في إعادة التوازن إلى العلاقة التعاقدية بين المهني والمستهلك، وذلك من خلال تمكين القضاء من آلية تفسيرية فعالة تتيح له حماية الطرف الضعيف وضمان شفافية المعاملات الاستهلاكية، وبعد الوقوف على الدور الذي يضطلع به القاضي في تأويل العقود

1982 نزعة الخلدي، الحماية المدنية للمستهلك ضد الشروط التعسفية عقد البيع نموذجاً اطروحة دكتوراه الرباط سنة 2004/2005 ص 115.

1983 cour de cassation chambre civile 1, n°13-18708, 22 juillet 2014, publié sur site: <https://www.legifrance.gouv.fr/initRechExpJurijudi.do>.

1984 عبد السلام الهوى، م، ص، 58.

1985 أبو بكر مهم، "حماية حقوق المستهلك الاقتصادية من خلال الالتزام بالإعلام"، أعمال اليوم الدراسي حول حماية الحقوق الاقتصادية والتمثيلية والانصات إليها، م، ص، 82.

1986 أبو بكر مهم، "حماية حقوق المستهلك من خلال الالتزام بالإعلام"، ممارسة اليوم الدراسي حول حماية حقوق المستهلك الاقتصادية والتمثيلية والانصات إليه، م، ص، 106.

الاستهلاكية من خلال رفع الغموض واستجلاء الشك الذي قد يعتري شروطها، يبقى من الضروري تحديد حدود هذه السلطة التفسيرية، وذلك ببحث مدى خضوع القاضي لرقابة محكمة النقض عند ممارسته لسلطته في تأويل بنود العقد الاستهلاكي.

المحور الثاني: حدود سلطة القاضي إزاء تأويل العقد الاستهلاكي

إن سلطة القاضي في تأويل العقد الاستهلاكي ليست سلطة مطلقة، بل تظل مقيدة بضوابط قانونية تفرضها القواعد المنظمة لتفسير العقود، فالأصل أن التأويل لا يُلجأ إليه إلا عند قيام غموض أو شك في مدلول الشروط التعاقدية، أما إذا كانت بنود العقد واضحة ومفهومة وتعبّر بجلاء عن إرادة المتعاقدين، فإنه لا يجوز للقاضي الانصراف إلى تأويلها أو إعطائها معنى يخالف ظاهر عبارتها. ويستفاد هذا المبدأ من مقتضيات المادة 9 من القانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك، التي تفهم بمخالفة أن اللجوء إلى التأويل يظل رهيناً بقيام الشك أو الغموض في الشروط المقترحة على المستهلك وبالتالي متى ثبت أن الشرط التعاقدية يتسم بالوضوح والدقة في صياغته، امتنع القاضي عن تأويله، وإلا عُدَّ حكمه مخالفاً للقانون، مما يجعله عرضة للإلغاء من قبل المحكمة الأعلى درجة.

ومن المعلوم أن محكمة النقض لا تشكل درجة ثالثة من درجات التقاضي وتبعاً لذلك فإن رقابتها لا تشمل سوى تطبيق القانون ولا يمكن أن تمتد إلى مسائل الواقع التي تختص بها محاكم الموضوع، وإن كان من الناحية النظرية يسهل التفرقة بين المسائل القانونية والمسائل الواقعية، إلا أنه من الناحية العملية نجد الخط الفاصل بينهما رفيع جداً 1987. غير أنه، وإن كان من السهل نظرياً التمييز بين المسائل القانونية والمسائل الواقعية، فإن التطبيق العملي يكشف عن صعوبة هذا الفصل، بالنظر إلى الترابط الوثيق بينهما، خاصة في مجال تفسير العقود. فعملية التأويل غالباً ما تتداخل فيها الاعتبارات الواقعية المرتبطة بظروف التعاقد مع الاعتبارات القانونية المتعلقة بتطبيق القواعد المنظمة للتفسير.

ومع ذلك، يمكن القول إن بعض الجوانب المرتبطة بتأويل العقد الاستهلاكي تندرج ضمن مسائل الواقع التي تستقل محاكم الموضوع بتقديرها ولا تخضع لرقابة محكمة النقض، في حين تظل جوانب أخرى ذات طبيعة قانونية تخضع لهذه الرقابة. ومن ثم يقتضي الأمر التمييز بين المسائل الواقعية التي تدخل في نطاق السلطة التقديرية لقضاة الموضوع عند تأويل العقد الاستهلاكي (أولاً)، والمسائل القانونية المرتبطة بتفسير بنوده والتي تظل خاضعة لرقابة محكمة النقض (ثانياً).

أولاً: الحدود الواقعية لسلطة القاضي في تأويل العقد الاستهلاكي

إن العبارات الواردة في العقد لا تخرج، من حيث الأصل، عن حالتين: فإما أن تكون واضحة الدلالة لا تثير أي لبس في فهم مضمونها، وإما أن تكون غامضة أو محتملة لأكثر من معنى، وفي الحالة الأخيرة يبرز الدور الإيجابي للقاضي في مجال تفسير العقد، حيث يتدخل لرفع الغموض واستجلاء المعنى الحقيقي للشروط التعاقدية بما ينسجم مع الإرادة المشتركة للمتعاقدين 1988. وفي هذا السياق، يُعد تقدير مدى وضوح أو غموض الشروط التعاقدية الواردة في العقود الاستهلاكية المكتوبة من قبيل المسائل الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع، دون أن تخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض 1989، فهذه الأخيرة لا تتدخل في تقدير الوقائع أو إعادة تقييمها، وإنما يقتصر دورها على مراقبة مدى احترام محاكم الموضوع للقواعد القانونية الواجبة التطبيق، ويختلف الأمر نسبياً بالنسبة للعقود الاستهلاكية غير المكتوبة، إذ يواجه القاضي فيها صعوبة أكبر في استجلاء الإرادة المشتركة للأطراف، نظراً لغياب سند مكتوب يمكن الرجوع إليه لتفسير مضمون الالتزامات التعاقدية.

1987 عبد السلام الهوي: السلطة التقديرية للقاضي في منازعات الاستهلاك على ضوء القانون رقم 31.08 والاجتهاد القضائي، الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2019، ص 60.

1988 مأمون الكزبري " نظرية الالتزامات في ضوء ق ل ع م، ج 1، دون ذكر الطبعة، سنة 1972، ص 236.

1989 نفس الأمر يقال بالنسبة لمحكمة الاستئناف عندما تقوم بتفسير شروط العقد الغامض بشكل مخالف لحكم المحكمة الابتدائية، فقرارها أيضاً لا يخضع لرقابة محكمة النقض.

وإذا كانت العقود الاستهلاكية في الغالب تُحرر كتابة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنها تكون واضحة في جميع بنودها، إذ كثيراً ما تتضمن شروطاً مركبة أو صياغات تقنية يصعب على المستهلك إدراك معناها الحقيقي. ولهذا يتعين على القاضي، عند تفسير هذه العقود، أن يستعين بمختلف الظروف والملابسات المحيطة بعملية التعاقد للكشف عن الإرادة الحقيقية المشتركة للأطراف، سواء تعلق الأمر بظروف سابقة على إبرام العقد أو لاحقة له، ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في العلاقات الاستهلاكية التي تتميز بوجود اختلال واضح في موازين القوة بين المهني والمستهلك، سواء من حيث المعرفة القانونية أو الخبرة الفنية، ويُعد هذا الاختلال في حد ذاته واقعة مادية مرتبطة بالعقد، يمكن للقاضي أن يستحضرها عند ترجيح أحد التأويلات الممكنة للشروط التعاقدية لصالح المستهلك. 1990

غير أنه يتعين على القاضي، عند ممارسته لهذه السلطة التقديرية، أن يعلل حكمه تعليلاً كافياً يبرز الأسس التي اعتمد عليها في تفسير العقد، وذلك تفادياً لاعتبار حكمه مشوباً بنقص التعليل، وهو ما قد يعرضه للنقض، فصحيح أن وضوح العبارة يفترض مبدئياً وضوح المعنى، إلا أن التجربة العملية أظهرت أن بعض المهنيين قد يعتمدون إلى استغلال هذا الوضوح الظاهري لإدراج شروط متناقضة في مضمونها أو غير متوازنة في أثارها، مما يفرض على القاضي التحلي باليقظة اللازمة لضمان حماية حقوق المستهلك. 1991.

وفي هذا الإطار، يظهر أن القضاء المغربي أصبح أكثر وعياً بأهمية دوره في تحقيق التوازن العقدي في العلاقات الاستهلاكية، حيث سمح لنفسه في العديد من الحالات بالتدخل لتلطيف حدة مبدأ عدم قابلية العقد الواضح للتفسير، خاصة في مجال القروض الاستهلاكية، فقد تدخل القضاء، على سبيل المثال، في تفسير بعض الشروط المتعلقة بفوائد التأخير الاتفاقية، رغم وضوح صياغتها الظاهرية، وذلك بهدف ضمان احترام مقتضيات الحماية التي جاء بها قانون حماية المستهلك 1992.

وفي هذا الاتجاه، ذهبت المحكمة التجارية بمكناس في عدد من أحكامها 1993، إلى أنه لا يمكن تحميل المقترض، تطبيقاً لمقتضيات المادة 108 من قانون حماية المستهلك، أي تعويضات أو تكاليف إضافية غير تلك المنصوص عليها صراحة في المواد من 103 إلى 107 من نفس القانون، الأمر الذي يجعل المطالبة بالفوائد التعاقدية أو التعويض عن التماطل غير المبرر للمؤسسة ويتعين رفضها كما أكدت المحكمة في حكم آخر 1994 لنفس المحكمة جاء فيه "... وحيث أن المحكمة ملزمة بالبت في حدود طلبات الأطراف عملاً بالفصل 3 من ق م م، وأن المدعية قد حصرت طلبها بخصوص الفوائد التعاقدية منها في حين أن ما يبقى مستحقاً للمؤسسة المقرضة على المبالغ المتبقية إلى تاريخ التسديد الفعلي سوى فوائد التأخير على أن لا تتعدى في جميع الأحوال نسبتها 4% بالنسبة للقروض الاستهلاكية تطبيقاً للمادة 104 أعلاه، مما يتعين معه رفض طلب المدعية بخصوص الفوائد المطلوبة".

ومن خلال هذه الاجتهادات يتضح أن القاضي قد يتدخل، بشكل غير مباشر، في مراجعة بعض بنود العقد ولو كانت عبارتها تبدو واضحة، متى تبين له أنها لا تعكس الإرادة المشتركة الحقيقية للمتعاقدين أو أنها تخل بالتوازن العقدي بين الطرفين، ويؤدي هذا التوجه في بعض الحالات إلى إعادة النظر في بعض المقتضيات التعاقدية تحقيقاً للعدالة العقدية وحماية للطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية.

وعليه يمكن القول إن تأويل الشروط الغامضة في العقود الاستهلاكية يدخل ضمن السلطة التقديرية الواسعة لقاضي الموضوع، الذي يتولى البحث عن المعنى الحقيقي للعبارة التعاقدية أو استجلاء الإرادة المشتركة للمتعاقدين، وبذلك يظل هذا التأويل، في

1991 عبد المهيمن حمزة، ضوابط تفسير العقود بين النص القانوني والاجتهاد القضائي، مقال منشور في مجلة مساحة المعرفة القانونية على الرابط التالي :

<https://espaceconnaissancejuridique.com>

1992 عبد المهيمن حمزة مرجع سابق 37

1993 حكم المحكمة التجارية بمكناس عدد 186 ملف رقم 1600/15/210 بتاريخ 09/02/2016 غير منشور مقتبس من مرجع عبد السلام الهوى م س، ص 62.

1994 حكم رقم 136 ملف رقم 1601/2015/8210 بتاريخ 28/01/2016 غير منشور.

جوهره، مسألة واقع لا تخضع من حيث المبدأ لرقابة محكمة النقض، ما دام القاضي قد مارس سلطته التقديرية في حدود القانون وعمل قراره تعليلاً كافياً 1995.

كما أن تحديد ما إذا كانت الشروط التعاقدية واضحة أو غامضة لا يعود للأطراف، وإنما يظل من اختصاص القاضي الذي يملك وحده سلطة تقدير ذلك 1996.

لبعض القواعد القانونية المنظمة لتفسير العقود بمثابة خرق للقانون أو تحريف لمضمون العقد، وهو ما يفتح المجال لتدخل محكمة النقض لمراقبة مدى سلامة التطبيق القانون 1997.

وفي ضوء ذلك، يرى بعض الفقه، ومن بينهم الأستاذ محمد شليح، أن التشبث بالتطبيق الحرفي لعبارة العقد لمجرد وضوحها الظاهري قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى تكريس اختلال التوازن العقدي، خاصة في العلاقات الاستهلاكية، ولذلك فإن إفساح المجال أمام القاضي لممارسة دوره التفسيري بمرونة يظل ضرورة لضمان ملاءمة القواعد القانونية مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تتم فيه المعاملات الاستهلاكية.

ثانياً: الحدود القانونية لسلطة القاضي في تأويل العقد الاستهلاكي

إذا كان من المسلم به أن محكمة النقض تُعد محكمة قانون، فإن رقابتها على عملية تأويل العقود الاستهلاكية تقتصر أساساً على الجوانب القانونية المرتبطة بهذه العملية، دون أن تمتد إلى تقدير الوقائع التي تدخل ضمن السلطة التقديرية لقضاة الموضوع، ومن ثم، يتعين التمييز بين عمليتين متلازمتين ولكن مختلفتين في طبيعتهما: الأولى تتعلق بتفسير العقد ذاته من خلال البحث في مدلول العبارات الغامضة واستجلاء الإرادة المشتركة للمتعاقدين، وهي عملية واقعية يستقل بها قاضي الموضوع؛ أما الثانية فتتعلق باحترام وتطبيق القواعد القانونية المؤطرة لعملية التأويل، وهي مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض 1998.

فالتفسير، في جوهره يهدف إلى رفع الغموض الذي قد يشوب بعض الشروط التعاقدية والبحث عن القصد الحقيقي للأطراف، وذلك بالاعتماد على الوقائع والظروف المحيطة بعملية التعاقد، وقد خول المشرع للقاضي هذه الآلية التفسيرية لتمكينه من تحقيق العدالة العقدية، خاصة في مجال العقود الاستهلاكية التي تتسم غالباً بعدم التوازن بين أطرافها غير أن ممارسة هذه السلطة تظل مقيدة بضرورة احترام القواعد القانونية المنظمة لعملية التفسير، وفي مقدمتها مقتضيات المادة التاسعة من القانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك، ومن ثم، فإن مخالفة هذه القواعد أو تجاهلها أثناء القيام بعملية التأويل يعد خرقاً لنص قانوني يبرر تدخل محكمة النقض لمراقبة مدى سلامة تطبيق القانون.

وفي هذا الإطار، يرى الأستاذ عبد المهيمن حمزة أن القاضي، عندما يستند في عملية التأويل إلى قواعد قانونية محددة، فإنه يخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض رقابة كاملة وبالتالي فإن أي إخلال بهذه القواعد أو إغفال لها أثناء مباشرة مهمة التفسير يشكل مخالفة للقانون تستوجب نقض الحكم الصادر عن محكمة الموضوع 1999.

وتأسيساً على ذلك، فإذا كانت عبارات العقد واضحة ومفهومة ولا يشوبها أي غموض أو لبس، كما تقضي بذلك المادة التاسعة من قانون حماية المستهلك، فإنه يتعين على القاضي التقيد بها وعدم الانحراف عن معناها بدعوى التفسير غير أنه إذا تبين للقاضي أن العبارات الواردة في العقد لا تعبر بدقة عن الإرادة الحقيقية المشتركة للمتعاقدين، رغم وضوحها الظاهري، فإنه يكون ملزماً

1995 محمد شليح مس، ص 10.

1996 بوشق الزباني، الحماية القضائية من الشروط التعسفية،

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، شعبة قانون والأعمال جامعة محمد الأول وجدة السنة الجامعية 2000/1999، ص 21.

1997 عبد الرحمان الشرقاوي، مساهمة القضاء المدني في حماية المستهلك، مقال منشور بالمجلة المغربية للمنازعات القانونية عدد مزدوج 11/10 2010 ص 120.

1999 - عبد المهيمن حمزة، ضوابط تفسير العقود بين النص القانوني والاجتهاد القضائي"، مقال منشور بمجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع 1 يناير 2012، ص 51.

عند تفسيرها ببيان الأسباب والظروف التي دفعته إلى العدول عن معناها الظاهر. وفي حال عدم تعليل هذا الانحراف تعليلًا كافيًا، فإن الحكم الصادر يكون مشوبًا بنقص التعليل، الأمر الذي يجعله عرضة للنقض.

كما تخضع لرقابة محكمة النقض القاعدة القانونية المتعلقة بترجيح التأويل الأكثر فائدة للمستهلك عند قيام الشك حول مدلول الشروط التعاقدية، وهي القاعدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم 31.08، التي تقضي بأنه: "في حالة الشك حول مدلول أحد الشروط يرجح التأويل الأكثر فائدة بالنسبة إلى المستهلك." وبناءً عليه، إذا قام القاضي بتفسير شرط تعاقد غامض بطريقة تضر بمصلحة المستهلك أو رجح التأويل الذي يخدم مصلحة المني خلافًا لما تقضي به هذه القاعدة، فإن حكمه يعد مخالفًا للقانون ويصبح بالتالي قابلاً للنقض 2000

ومن هذا المنطلق، فإن إخضاع قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض في ما يتعلق بتطبيق القواعد القانونية المنظمة لتأويل العقود الاستهلاكية لا يرمي إلى الحد من سلطته التقديرية، بل يهدف أساسًا إلى تحقيق وحدة الاجتهاد القضائي وضمان استقرار المعاملات القانونية. كما يساهم في تعزيز الحماية القضائية المقررة للمستهلك، باعتباره الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية. ومن جهة أخرى، يشكل هذا التوجه حافزًا للمهنيين على توخي الدقة والوضوح في صياغة العقود التي يقترحونها على المستهلكين، بما ينسجم مع المتطلبات التي فرضها القانون ويحد من المنازعات المرتبطة بتفسير شروطها. 2001

خاتمة:

يتضح من خلال ما سبق أن تأويل العقد الاستهلاكي يكتسي أهمية خاصة في مجال الحماية القانونية للمستهلك، بالنظر إلى خصوصية هذا النوع من العقود وما يميزه من تفاوت في المراكز القانونية والاقتصادية بين طرفيه، فالعقد الاستهلاكي، ولا سيما العقد النموذجي والإلكتروني، غالبًا ما يُعدّ وفق شروط مسبقة يضعها المني بصورة منفردة، بما قد يؤدي إلى تضمينه عبارات أو شروطًا تفتقر إلى الوضوح والدقة، أو تحتمل أكثر من معنى، وهو ما يجعل عملية التأويل ذات أهمية عملية في تحديد حقيقة الالتزامات التي ارتضاها الطرفان.

وفي هذا السياق، يتبين أن المشرع المغربي، من خلال القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، لم يكتفِ بإقرار مجموعة من الضمانات الموضوعية لفائدة المستهلك، وإنما أتاح كذلك للقضاء إمكانية الاضطلاع بدور فعال في معالجة ما قد يعتري الشروط التعاقدية من غموض أو إبهام. ويكتسي هذا التدخل أهمية أكبر بالنظر إلى كون المستهلك يمثل، في الغالب، الطرف الأقل قدرة على مناقشة مضمون العقد أو التأثير في شروطه، الأمر الذي يبرر إقرار قواعد تفسيرية تراعي خصوصية العلاقة الاستهلاكية وتحد من الآثار التي قد تترتب عن الصياغة غير الواضحة للشروط العقدية.

وقد أظهرت الدراسة أن تدخل القاضي في تأويل العقد الاستهلاكي لا ينبغي فهمه باعتباره خروجًا عن مبدأ القوة الملزمة للعقد، وإنما باعتباره وسيلة لضمان الكشف عن الإرادة التعاقدية الحقيقية وتحديد مضمون الالتزامات في ضوء القواعد القانونية المنظمة للعقد، فالقاضي عند مباشرته لسلطته في التأويل، لا ينشئ عقدًا جديدًا بين الطرفين، ولا يحل إرادته محل إرادتهما، وإنما يسعى إلى إزالة الغموض وتحديد المعنى الذي ينبغي أن تنصرف إليه العبارات التعاقدية، مع مراعاة خصوصية العلاقة الاستهلاكية ومتطلبات حماية الطرف الضعيف.

كما خلصت الدراسة إلى أن سلطة القاضي في هذا المجال ليست مطلقة، وإنما تحكمها مجموعة من الضوابط التي تفرض عليه الالتزام بقواعد التأويل ومراعاة حدود وظيفته القضائية، وتبرز أهمية هذه الحدود بصفة خاصة في التمييز بين المسائل الواقعية المرتبطة بفهم ظروف التعاقد وملابساته والوقائع المحيطة به، وبين المسائل القانونية المتعلقة بالتطبيق الصحيح للقواعد

2000 عبد السلام الهوي: السلطة التقديرية للقاضي في منازعات الاستهلاك على ضوء القانون رقم 31.08 والاجتهاد القضائي، الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2019، ص 66.

2001 محمود جمال الدين زكي، نظرية تفسير العقد في الفقه والقضاء، مرجع سابق ص 69.

القانونية المنظمة لعملية التأويل. ويترتب على هذا التمييز اختلاف نطاق الرقابة التي يمكن أن تمارسها محكمة النقض على الأحكام والقرارات الصادرة في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، فإن خصوصية العقود الاستهلاكية تفرض إعادة النظر في بعض التصورات التقليدية لعملية التأويل، إذ إن البيئة الرقمية قد تفرز صوراً جديدة من الغموض وعدم الوضوح، سواء من خلال طبيعة الشروط المدرجة ضمن النماذج الإلكترونية، أو طريقة عرضها، أو تعدد الوثائق والإحالات الإلكترونية، أو اعتماد تقنيات رقمية وخوارزميات في تحديد بعض عناصر العلاقة التعاقدية. وهو ما يجعل تدخل القضاء أكثر تعقيداً، ويقتضي منه الجمع بين القواعد العامة لتأويل العقود والقواعد الخاصة المقررة لحماية المستهلك.

وعليه، فإن فعالية الحماية القضائية للمستهلك لا تتوقف فقط على الاعتراف للقاضي بسلطة التأويل، وإنما ترتبط كذلك بكيفية ممارسته لهذه السلطة ومدى التزامه بالضوابط القانونية المؤطرة لها، فالتأويل ينبغي أن يظل وسيلة للكشف عن مضمون العقد وتحديد آثاره، لا أداة لإعادة صياغته أو إنشاء التزامات جديدة لم يتضمنها، كما أن ترجيح المعنى الأكثر حماية للمستهلك عند قيام الغموض لا ينبغي أن يؤدي إلى إهدار التوازن العقدي أو المساس باستقرار المعاملات، وإنما يتعين أن يمارس في إطار من الموضوعية والارتباط بالقواعد القانونية الحاكمة للعلاقة الاستهلاكية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تأويل العقد الاستهلاكي يمثل إحدى الآليات التي يتقاطع فيها مبدأ سلطان الإرادة مع مقتضيات الحماية القانونية للطرف الضعيف، ويكشف في الوقت ذاته عن التحول الذي عرفته الوظيفة القضائية في مجال العقود الاستهلاكية، فالقاضي لم يعد يقتصر دوره على التطبيق الآلي للنصوص، وإنما أصبح مطالباً بالمساهمة في تحقيق التوازن العقدي، مع المحافظة في الآن ذاته على الحدود التي رسمها له القانون.

ومن ثم، فإن حسن توظيف السلطة التفسيرية للقاضي من شأنه أن يعزز الثقة في المعاملات الاستهلاكية، ويوفر حماية أكثر فعالية للمستهلك، خاصة في ظل تنامي العقود الإلكترونية وتطور وسائل التعاقد الرقمي، غير أن تحقيق هذه الغاية يظل مرتبطاً بمدى وضوح الإطار التشريعي المنظم للتأويل، واستقرار التوجه القضائي بشأن حدود تدخل القاضي، بما يضمن التوفيق بين مقتضيات حماية المستهلك من جهة، واحترام استقرار المعاملات والقوة الملزمة للعقد من جهة أخرى.

وبذلك تخلص الدراسة إلى أن سلطة القاضي في تأويل العقد الاستهلاكي تشكل آلية مهمة لتحقيق العدالة العقدية، لكنها لا تستمد مشروعيتها من مجرد حماية المستهلك، وإنما من ممارستها داخل حدود القانون وبما ينسجم مع طبيعة الوظيفة القضائية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى استمرار الاجتهاد القضائي في توضيح معايير التأويل وحدود الرقابة عليه، بما يساهم في بناء حماية قضائية متوازنة تتلاءم مع خصوصية العقود الاستهلاكية التقليدية والإلكترونية على حد سواء.

❖ لائحة المراجع المعتمدة:

أولاً: النصوص القانونية

- الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، كما تم تغييره وتتميمه.
- القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 18 فبراير 2011، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5932 بتاريخ 7 أبريل 2011.

ثانياً: الكتب

- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، دار النهضة العربية.
- مأمون الكزبري، نظرية الالتزامات في ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي، الجزء الأول، سنة 1972.
- ادريس الفاخوري حماية المستهلك في القانون المغربي.

- عبد السلام الهوى السلطة التقديرية للقاضي في منازعات الاستهلاك على ضوء القانون رقم 31.08 والاجتهاد القضائي، الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2019.
- الرفاعي أحمد محمد، الحماية المدنية للمستهلك إزاء المضمون العقدي، دار النهضة العربية، 1994.
- محمد الادريسي تكييف العقود في القانون المدني مطبعة دار القلم الرباط 2011.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

- محمد شليح تأويل العقود في ق ل ع م أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في القانون الخاص جامعة محمد الخامس الرباط أكداال السنة الجامعية 1996.
- نزهة الخلدلي الحماية المدنية للمستهلك ضد الشروط التعسفية: عقد البيع نموذجاً، أطروحة دكتوراه، الرباط، السنة الجامعية 2004/2005.
- رضا الله مصباح تأثير قوانين الاستهلاك على مبدأ القوة الملزمة للعقد أطروحة الدكتوراه في القانون الخاص جامعة عبد المالك السعدي طنجة 2021.

رابعاً: المقالات والأبحاث

- عبد الحميد أخريف، «لوج المستهلك لخدمة الاتصالات بالمغرب»، المجلة المغربية للقانون الاقتصادي، العدد 1، أكتوبر 2007.
- عبد الكريم عباد، «دور القضاء في حماية المستهلك من الشروط التعسفية»، أشغال اليوم الدراسي المنظم من قبل مختبر البحث في قانون الأعمال بكلية الحقوق بسات، 14 مارس 2013، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2015.
- حمزة، عبد المهيمن، «ضوابط تفسير العقود بين النص القانوني والاجتهاد القضائي»، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 1، يناير 2012.
- عبد الرحمان الشرقاوي، «مساهمة القضاء المدني في حماية المستهلك»، المجلة المغربية للمنازعات القانونية، العدد المزدوج 11/10، 2010.
- شليح، محمد، «حماية المستهلك في العقود الاستهلاكية»، مجلة القضاء المدني، العدد 4.
- أبو بكر مهم، «حماية حقوق المستهلك الاقتصادية من خلال الالتزام بالإعلام»، أعمال اليوم الدراسي حول حماية الحقوق الاقتصادية والتمثيلية والإنصات إليها.
- حمزة، عبد المهيمن، «ضوابط تفسير العقود بين النص القانوني والاجتهاد القضائي»، مقال منشور بالموقع الإلكتروني: espaceconnaissancejuridique.com.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان : أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر كلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شفاء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب



الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيلى : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسري - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدي. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23
1241	الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
• محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع